

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠١٤/٢٠١١

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة
وعضوية القضاة السادة
ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين، حسين السكران

المميز :-

المميز ضده :- الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٨ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف جزاء عمان رقم (٢٠١٣/٧٧٢٥) تاريخ ٢٠١٤/٣/٢١ المتضمن رد الاستئناف في القضية الجنائية رقم (٢٠١٢/٧٣٩) تاريخ ٢٠١٣/١/١٥ والمتضمن حبس المميز مدة سنة والرسوم بجناية شهادة الزور خلافاً لأحكام المادة (٢/٢١٤) من قانون العقوبات .

طالباً بقبول التمييز شكلاً لتقديمه على العلم ونقض القرار المميز موضوعاً ووقف تنفيذ العقوبة والإفراج عن المميز للأسباب التالية :-

- ١- إن القصد الجرمي غير متوفر بهذه القضية .
- ٢- المحكمة لم تطلب التوفيق بين أقواله لدى المدعي العام وأقواله لدى محكمة الجنايات.
- ٣- إن النيابة العامة لم تقدم ما يكفي لإثبات الواقعة الجرمية المسندة للمتهم .
- ٤- تخلف أي ركن من أركان الجريمة يعني هدم هذه الجريمة .

وبتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٦ تقدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالبة خطية يطلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً لوقوعه على العلم وردده موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة قد أسندت للمتهم :-

جرم/ جنائية شهادة الزور بحدود المادة (٢/٢١٤) من قانون العقوبات .

ولمحاكمته أمام محكمة جنائيات جنوب عمان .

وتتلخص وقائع هذه الدعوى كما جاء بإسناد النيابة العامة على إنه :-

بتاريخ ٢٠١٢/٨/٥ استمع مدعي عام الجنايات الكبرى في القضية التحقيقية رقم (٢٠١٢/٩٢٢) لشهادة المتهم كشاهد للحق العام وتحت القسم القانوني حيث ذكر بشهادته بأن زوجته المدعوة أبلغته بأن المدعو بأبو وعدها بتأمين عمل لها في مكتب محامٍ وأنه طلب مقابلتها في شارع الاستقلال وأنه ذهب وزوجته إلى شارع الاستقلال وشاهد شخصاً لم يسبق له مقابلته مقابل الاستقلال مول وعرف لاحقاً بأنه المدعو وركبت زوجته برفقة المدعو واصطحبها إلى شقة في منطقة جبل الحسين بالقرب من التريبة، وأنه دخل الشقة فشاهد زوجته ترتدي قميص نوم أزرق وكانت زعلاية وشاهد المدعو يرتدي كامل ملابسه ويجلس على الكنب وعرض عليه المدعو مبلغ مالية حتى لا يحدث فضائح إلا أنه رفض وأنه استفسر من زوجته عما حدث فقالت له ((أول ما قعدني على الكرسي مسكني وضغط علي وصار فوقي وصار بده من قدام بس قالت له علي الدورة وفرجيته إنه علي الدورة وقال لها علي الخفيف ولعب علي ابزازها وخلاني أمص له قضيبه وقال لها لا تصرخي إذا هسه بتصرخي بقول صاحبتني)) هذا وتشكلت القضية رقم (٢٠١٢/١٣١٨) لدى محكمة الجنايات الكبرى واستمعت المحكمة لشهادة المتهم تحت القسم القانوني حيث ذكر بشهادته بأنه تلقى اتصالاً هاتفياً من زوجته وقالت له (تعال علي) وأنه صعد إلى الشقة ووجد الباب مفتوحاً وأنه وجد زوجته والمدعو جالسين بشكل طبيعي ومرتدين ثيابهما ولا يوجد أي شيء هذا وطلبت محكمة الجنايات الكبرى من المتهم التوفيق بين شهادته المعطاة لدى المدعي العام وشهادته التي أدلى بها أمام المحكمة إلا أنه لم يوفق ما بين هاتين الشهادتين وذكر بأنه لم يدل بشهادته أمام المدعي

العام وكل ما ورد بشهادته لدى المدعي العام غير صحيح، هذا واستعملت محكمة الجنايات الكبرى صلاحيتها الممنوحة لها بموجب المادة (٢٢٥) من قانون أصول المحاكمات الجزائية وجرت الملاحقة.

نظرت محكمة جنايات جنوب عمان هذه الدعوى وبعد استكمال إجراءات النقاضي أصدرت قرارها رقم (٢٠١٢/٧٣٩) المتضمن حبس المتهم مدة سنة واحدة والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتضِ المستأنف بهذا القرار قطع فيه استئنافاً للأسباب الواردة فيه.

نظرت محكمة استئناف جزاء عمان هذا الطعن وأصدرت قرارها رقم (٢٠١٢/٧٧٢٥) تاريخ ٢٠١٣/٣/٢١ والمتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتأييد القرار المستأنف وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

لم يرتضِ المميز بهذا القرار قطع فيه تمييزاً للأسباب الواردة فيه .

وعن أسباب الطعن :-

وعن السبب الثاني الذي ينصب على أن المحكمة لم تطلب من المميز التوفيق بين أقواله لدى المدعي العام وأقواله لدى المحكمة .

ورداً على ذلك فإن المميز لم يثر هذا السبب أمام محكمة الاستئناف بالإضافة نجد بأن ما ورد فيه يخالف المحاضر الرسمية ويخالف الواقع مما يتعين معه رد هذا السبب .

وعن باقي أسباب التمييز التي تدور حول وزن البينة وإن القصد الجرمي غير متوفر ولم تقدم النيابة بيينة لإثبات التهمة المسندة للمميز .

وفي ذلك نجد إن محكمة الاستئناف وعلى ضوء الأسباب المثارة من قبل المميز قد

قامت بالرد على الأسباب بشكل أصولي وقانوني وحيث أدلى المميز بإفادتين متناقضتين أمام مرجعين قضائيين كلاهما تحت القسم القانوني فإن إحداهما تكون كاذبة. لذلك فإن هذه الأفعال تشكل بالتطبيق القانوني جناية شهادة الزور بحدود المادة (٢/٢١٤) من قانون العقوبات وقد بينت المحكمة توافر كافة عناصر وأركان الجريمة في ذلك القصد الجرمي .

وحيث إن محكمة جنايات جنوب عمان جرمت المتهم بالجناية المسندة إليه استناداً إلى بيانات قانونية لها أصلها الثابت بأوراق هذه الدعوى وقامت بالحكم عليه بالعقوبة وبالحد الأدنى من العقوبة بعد الأخذ بالأسباب المخففة التقديرية وأيدتها محكمة الاستئناف فإن القرار المطعون قد جاء موافقاً للأصول والقانون وهذه الأسباب لا تنال منه مما يتعين ردها.

لهذا نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر تدقيقاً بتاريخ ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٢/١٦ م.

عضو _____
عضو _____
عضو _____
عضو _____
رئاسة القاضي نائب الرئيس

رئيس الديوان

دقيق / أ. ك